

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن شهد أربعة بالزنى واثنان منهم بالإحسان : صحت الشهادة فان رجم ثم رجعوا : فماذا على شاهدي الإحسان من الديمة .

لو شهد عليه خمسة بالزنى فرجع منهم اثنان : فهل عليهم خمسا الديمة أو رباعها ؟ .

أو رجع اثنان من ثلاثة شهود قتل فهل عليهم الثلثان أو النصف ؟ .

فيه الخلاف السابق .

ولو رجع واحد من ثلاثة - بعد الحكم - ضمن الثالث .

ولو رجع واحد من خمسة في الزنى : ضمن خمس الديمة .

وهما من المفردات .

ولو رجع رجل وعشر نسوة في مال : غرم الرجل سدسا على الصحيح من المذهب .

وقيل : نصفا .

وقيل : هو كأنثى فيغير من البقية .

قوله وإن شهد أربعة بالزنى واثنان بالإحسان فرجم ثم رجع الجميع : لزمهم الديمة أسداسا في أحد الوجهين .

وهما روايتان عند ابن هبيرة وغيره .

وهذا المذهب .

وجرم به في الوجيز و المنور و تذكرة ابن عبادوس وغيرهم .

وقدمه في المحرر و الفروع و الرعاعيتنين و الحاوي الصغير وغيرهم .

قال الناظم : تساووا في الضمان في الأقوى .

وفي الوجه الآخر : على شهود الزنى النصف وعلى شهود الإحسان : النصف وأطلقهما ابن منجى في شرحه و الكافي و المغني و الشرح .

وقيل : لا يضمن شهود الإحسان شيئا لأنهم شهود بالشرط لا بالسبب الموجب